



المفوضية الأهلية لشفافية الانتخابات

التقرير الثاني لمراقبة الانتخابات

بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ م

بعد إغلاق باب الترشح لعضوية مجلس الأمة يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٧/٦ ، يستمر باب الانسحاب من الترشح حتى يوم الجمعة ٢٠١٣/٧/١٩ م، كما أصدر وزير الداخلية القرار ٢٠١٣/١٠١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٠ بشطب عدد من المرشحين لم يتم الكشف عن أسمائهم أو أعدادهم، بناء على السجل الجنائي للمرشحين ووجود مانع قانوني للترشح، ومتوقع أن يكونوا في حدود عشرة أسماء، علما بأن من حقهم الطعن على الشطب أمام القضاء الذي يمكنه إرجاع أي مشطوب إلى العملية الانتخابية إذا ما ثبت له خطأ سند الحرمان من الانتخابات.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الفائت:

١- تراخي في رصد الجرائم الانتخابية:

انتشرت بشكل لافت جريمة "شراء ناخبين" وكذلك "شراء مرشحين" في ظل غياب تنظيم الذمة المالية حتى الآن وفي ظل عدم وجود تشريع ينظم سقف الإنفاق الانتخابي، إلى جانب تقصير في إنفاذ القوانين القائمة التي تجرم شراء الأصوات وتجرم المتاجرة بالنفوذ واستغلال السلطة لمنافع شخصية وتجرم الرشوة.

إن وزارة الداخلية عليها مسؤولية كبيرة في تعزيز ثقة الجمهور في العملية الانتخابية، حيث يشيع جو عام من ضعف الثقة في مكافحة الفساد الانتخابي من جانب الجهات الرسمية.

٢- الانتخابات الفرعية:

ذكرت بعض الصحف أن وزارة الداخلية أعلنت عن إحالة ثلاث قضايا إلى النيابة العامة بشأن إجراء انتخابات فرعية، شملت اثنتين في الدائرة الرابعة وواحدة في الدائرة الخامسة، علما بأن المعلومات التي حصلنا عليها تشير إلى إقامة اثني عشر انتخابات فرعية، موزعة على النحو التالي: ثلاث انتخابات فرعية في الدائرة الثانية، وخمس انتخابات في الدائرة الرابعة، وأربع انتخابات في الدائرة الخامسة.. وبشكل عام فيمكن ملاحظة غياب الشفافية في إجراءات وزارة الداخلية في هذا الموضوع بشكل لافت.



٣- هيئة مكافحة الفساد:

نعلم أن الهيئة تأسست في شهر نوفمبر ٢٠١٢ وتشكل مجلس أمنائها قبل نحو شهرين، ولكن هذا لا يمنع من مطالبتها بقدر من التحرك لمواجهة الفساد الانتخابي الذي يعتبر مقدمة حتمية لكل أنواع الفساد الوارد ذكرها في قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، فقانون إنشاء الهيئة يمنحها صلاحيات واسعة في مكافحة الفساد الإداري والمالي أينما كان، وتحرك الهيئة سببعت رسالة لكافة المسؤولين في وزارة الداخلية أنهم تحت طائل المساءلة أمامها عن أي تقصير يقع منهم سواء بسوء الإدارة أو التقاعس عن القيام بواجباتهم أو التواطؤ مع الفاسدين.

٤- تغييب دور المجتمع المدني:

يبدو أن القناعة بإشراك المجتمع في مراقبة الانتخابات هي قناعة لدى رئيس مجلس الوزراء فقط وليست لدى الأجهزة المعنية بإدارة الانتخابات، فبعد أن تم تخصيص مخافر في الدوائر الانتخابية الخمس في انتخابات برلمانية سابقة، تم إلغاء هذه الفكرة في الانتخابات الجارية، كما لم يتم الإعلان عن إجراءات الإبلاغ عن الجرائم الانتخابية وأي أرقام هواتف لتلقي شكاوى المواطنين بشأن الفساد الانتخابي، والجهات المعنية في العدل والداخلية لا يردون على مكاتبتنا واتصالاتنا، في حين تجري وزارة الإعلام تنسيقاً جيداً.

٥- وسائل التواصل الاجتماعي:

شهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلاً من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، التي تعتبر جريمة انتخابية، في حين إن هناك استخدام إيجابي محدود لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين، ونلاحظ أنه من الصعب على الناخب بشكل عام التمييز بين المعلومات الصحيحة والكاذبة التي يتم تداولها، يحدث هذا في ظل غياب قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

٦- الحياد الحكومي:

تعتبر الحكومة، ممثلة بوزرائها وكبار مستشاريها وحتى الشخصيات التي تم تعيينها بمراسيم، طرفاً رئيسياً يجب أن لا تتدخل في العملية الانتخابية لمصلحة مرشح أو للإضرار بمرشح، لذلك يجب على الحكومة التأكيد على تلك الشخصيات أن تجنب نفسها عن الانحياز لمصلحة أو ضد أي مرشح، لذلك ما يقوم به وزراء وبعض المسؤولين من زيارة لمقار انتخابية لمرشحين يعتبر مخالفة صريحة يجب أن تتوقف فوراً.

انتهى